

ورشة عمل تحضيرية حول المراجعة النصفية للاستعراض الدوري الشامل المتعلق بلبنان

مع مراجعة للحقوق الاقتصادية والاجتماعية للمرأة

فندق الكورال بيتش - بيروت

12 أيلول 2017

تقرير عن الاجتماع

مقدمة:

في 12 أيلول/سبتمبر 2017، ومع اقتراب موعد تقرير منتصف المدة الذي سيقدمه لبنان للاستعراض الدوري الشامل (UPR) حول حقوق الإنسان في شهر تشرين الثاني 2018 وبناء على الجهد السابق المتعلق بالاستعراض الدوري الشامل في خريف 2015، والذي أسفر عن تقرير مشترك¹ لمجموعة كبيرة من منظمات المجتمع المدني (بمساهمة مباشرة من ست وثلاثين منظمة وموقع من ثمانية وسبعين منظمة)، سلط الضوء على مجمل انتهاكات حقوق الإنسان في البلد، وبناء على توصيات اللجنة التي قام لبنان بالموافقة على جزء مهم منها،² عقدت شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية بالشراكة مع المكتب الإقليمي للمفوضية السامية لحقوق الإنسان وبدعم من الاتحاد الأوروبي ورشة عمل تحضيرية للتفكير بكيفية مواكبة هذا الاستحقاق مع التركيز على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للنساء في لبنان.

القسم الأول: التحضير للمراجعة النصفية

في القسم الأول من الاجتماع، شاركت مجموعة متنوعة من المنظمات الحقوقية في إطلاق التحضير للمراجعة النصفية وذلك من خلال الانقسام إلى مجموعات عمل قطاعية ناقشت أهم القضايا التي من الممكن أن تكون في التقرير. أما القطاعات

¹ <http://www.annd.org/data/item/pdf/211.pdf>

² http://www.ohchr.org/Documents/countries/LB/UPR23_Lebanon_Thematic_list_of_recommendations.pdf

الممثلة في الاجتماع فهي: الحقوق المدنية والسياسية، الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، المرأة، الإعاقة في المجتمع الفلسطيني، اللاجئين السوريين، اللاجئين الفلسطينيين (الرجاء مراجعة الملحق لتفاصيل عمل المجموعات).

وقد تم الاتفاق على عقد اجتماعات قطاعية والتواصل مع جمعيات معنية بقطاعات لم تكن ممثلة في الاجتماع لصياغة التقارير القطاعية خلال 2-3 أشهر.

القسم الثاني: تعزيز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للنساء في لبنان

بداية الاجتماع عرض للمشروع: خلفيته، أهدافه، أنشطته والنتائج المرجوة منه.

تلا ذلك نقاش موسع شارك فيه الجميع وتناول ثلاث عناوين:

1. أبرز الأولويات التي تتعلق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية للنساء في لبنان
2. أبرز إحتياجات المنظمات للعمل على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للنساء من منظور السياسات

أما عن أبرز الأولويات التي تتعلق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية للنساء فهي بخسب المجموعة:

- الإقتصاد غير الرسمي
- التمييز في القوانين سيما قانوني العمل والضمان الإجتماعي
- السياسات الضريبية
- الحماية الإجتماعية
- تفعيل مشاركة النساء في النقابات
- فرص العمل للنساء
- سياسات العمل من منظور النوع الإجتماعي
- التدابير الخاصة المؤقتة في مجالات العمل
- قضايا الصحة والتعليم والسكن والعمل اللائق



annd

Arab NGO Network for Development
شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية

- التمييز في الأجور
- الاستغلال الاقتصادي
- التحرش الجنسي
- غياب الحماية الاجتماعية لغير اللبنانيات
- الميزانيات الحساسة للنوع الاجتماعي

شددت المجموعة خلال عرض الأولويات على جملة من القضايا أبرزها:

- ✓ أهمية الإنطلاق مما هو قائم
- ✓ أهمية الإطلاع على التجارب
- ✓ أهمية نقاش مقاربات التمكين الاقتصادي التي أعتمدت وما زالت
- ✓ أهمية تقييم التجارب والتدخلات في مجال العمل على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للنساء
- ✓ أهمية العمل على الفئات الأكثر تهميشا: المزارعات، العاملات المنزليات، اللاجئات، الطفلات، المثلونات
- ✓ أهمية الإنطلاق من الإطار البحثي المعرفي الذي يقدم صورة واضحة لابرز المشكلات
- ✓ أهمية العمل على الجانب الإحصائي
- ✓ أهمية التحليل الجندي لأثر السياسات الاقتصادية والاجتماعية على النساء

أما عن أبرز الإحتياجات لدى المنظمات فتتجلى بحسب النقاش في:

- تقييم التدخلات والتجارب السابقة
- الإنتاج المعرفي
- تعميق تحليل السياسات الاقتصادية والاجتماعية من منظور النوع الاجتماعي
- تعميق الوعي والمعرفة بالسياسات الاقتصادية والاجتماعية

ملحق: مجموعات العمل

الحقوق المدنية والسياسية

(1) المفقوين والمخفيين قسراً:

a. إقرار القانون من قبل لجنة حقوق الإنسان وانتقاله إلى لجنة الإدارة والعدل.

(2) التعذيب:

a. إقرار قانون المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان ومن ضمنها الآلية الوقائية الوطنية. تم إقرار القانون في

تشرين الثاني 2016 ولكن اللجنة لم تتألف بعد وهي في عهدة مجلس الوزراء.

b. وهناك مشروع قانون لتعريف التعذيب في المجلس النيابي سيتم بحثه، وهناك بعض الملاحظات عليه.

(3) المحرومين من حريتهم:

a. هناك تقدم في إقرار قانون المؤسسة الوطنية وزيارة أماكن الاحتجاز. أما التوصيات المتعلقة بالسجون فلا

يوجد تقدّم فيها.

(4) الاتجار بالبشر:

a. هناك قانون ولكن لا يوجد تقدم في تطبيقه (يجب النظر إلى عمل القضاء)

(5) الفساد والحكم الرشيد:

a. تم إقرار قانون الحق في الوصول إلى المعلومات ولكن يجب تفعيل آليات التطبيق.

(6) الديمقراطية والانتخابات:

a. إقرار قانون جديد للانتخابات النيابية وهناك ملاحظات على إمكانية تطبيقه

b. تطهير الانتخابات الفرعية وعدم دعوة الهيئات الناخبة في 17 آب 2017.

(7) التجمع السلمي:

a. لا تقدم (اعتداءات على تجمعات سلمية)

(8) التعليم والتدريب على حقوق الإنسان

a. التوصية بحاجة للتطوير

(9) الإطار الوطني لحقوق الإنسان:



annd

Arab NGO Network for Development
شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية

a. معظم التوصيات تتعلق بالمؤسسة الوطنية (تقدم طفيف)

(10) الخطة الوطنية لحقوق الإنسان:

a. هناك تقدم على صعيد بعض التقارير الدولية (مثلاً: مناهضة التعذيب)

(11) جرائم الحرب والمحكمة الجنائية:

a. لا يوجد تقدم

(12) الإعدام:

a. هناك تراجع - خطب رسمي يشجع على إعادة العقوبة

(13) المثليين والمثليات....:

a. لا تقدم

b. قمع بعض التحركات والنشاطات

(14) المدافعين عن حقوق الإنسان:

a. لا تقدم

(15) القضاء والمحكمة العسكرية:

a. لا تقدم

b. التوصيات بحاجة للتطوير

(16) مكافحة الإرهاب:

a. يجب النظر إلى هذه المسألة

الحقوق الاقتصادية والاجتماعية

(1) هناك تقاطع مع قطاعات ثانية

(2) التوصيات غير المتقاطعة:

a. توصيات الحماية

b. العمل

c. الصحة



annd

Arab NGO Network for Development
شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية

d. التعليم

(3) الكثير من التوصيات متعلق بالتعليم

(4) آلية العمل:

a. تنسيق اللجنة: الحركة الاجتماعية

b. سيتم الدعوة لاجتماع قطاعي موسع

المرأة:

(1) تم تقسيم التوصيات إلى 5 أقسام

a. مشاركة النساء في الحياة السياسية والعامّة

b. مكافحة الإتجار بالبشر

c. التمييز في قانون العقوبات والأحوال الشخصية وغيرها من القوانين

d. العنف ضد النساء والتحرش الجنسي

e. حقوق العاملات الأجنبيات والنساء اللاجئات

(2) نظرة نقدية لاستراتيجية الهيئة الوطنية لشؤون المرأة

(3) يمكن الأخذ بعين الاعتبار الحق في التعليم والحق في الصحة

(4) يمكن الاستفادة من التعليقات العامة للجنة حقوق الطفل والسيداو

الإعاقة في المجتمع الفلسطيني

(1) رغم عدم التمييز في القانون 220، لا يوجد اعتراف رسمي - حرمان من البطاقة

(2) الدمج في المجتمع بطيء

(3) حق التنقل غير مؤمن (الطرق غير صالحة، الحواجز...)

(4) عدم وجود مرافق في المخيمات



annd

Arab NGO Network for Development
شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية

اللاجئين السوريين

منذ 2015، هناك ازدياد في الانتهاكات (موت تحت التعذيب، اعتقالات تعسفية، ترحيل من دون ضمانات...) ومزاجية في

إعطاء الإقامة.

التركيز على:

- (1) حماية كرامة اللاجئين
- (2) الأطفال والتعليم
- (3) تسجيل الأطفال حديثي الولادة
- (4) دعوة جمعيات سورية أخرى

اللاجئين الفلسطينيين:

(1) التنسيق مع الجمعيات التي شاركت في تقرير 2015 وتوزيع المهام:

(2) التركيز على:

a. الشخصية القانونية

b. الحماية

c. العمل

d. التملك

e. الاتجار بالبشر

(3) الأخذ بعين الاعتبار أن لبنان لم يوافق على أي من التوصيات المتعلقة باللاجئين الفلسطينيين